

## تجارب المصالحات العربية

السيد حبيب نصار

### خبير دولي في مجال العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا

السيدات والسادة الكرام

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر لمنظمي هذه الفعالية على دعوتهم لي للحضور و إتاحة الفرصة لأكون بينكم هنا وبين لفييف من الأصدقاء القدامى في المغرب التي اشتاق لها دوماً وأكن لها ولأهلها كل الاحترام ، كما أود أن أؤكد لكم أن العرض الذي سأطرحه الآن يمثل رأيي فقط ولا يعكس أو يمثل رأي المنظمين لهذه الفعالية .

لقد كان الدافع لاندلاع الانتفاضات الشعبية ، التي بدأت في تونس في ديسمبر ٢٠١٠م وامتدت إلى دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، هو للمطالبة بالعدالة والمسائلة عن انتهاكات حقوق الإنسان . وهكذا برزت العدالة الانتقالية كأولوية لتلك المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية سياسية مع انخراط المجتمع الدولي فيها في وقت مبكر للغاية ، لكن الربيع العربي لم يكن الحالة الأولى أو أول مثال على الجهود المبذولة للتعامل مع الانتهاكات و الفضائح السابقة لحقوق الإنسان في المنطقة ووضع الأساس للمصالحة ، ففي الواقع ، وعلى الرغم من أن الأنظمة القمعية التي كانت موجودة في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تسمح إلا بحيزاً ضئيلاً للغاية للعدالة والمسائلة فإن ذلك لم يمنع جماعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني من القيام بحملات تطالب بالعدالة الانتقالية و ممارسة الضغط على السلطات لاتخاذ تدابير لمعالجة حقوق الضحايا .

وبالاستفادة من نافذة الفرص التي أتاحتها التحرر السياسي كما يتضح ذلك جلياً في تجربة المغرب في أواخر التسعينيات ومطلع عام ٢٠٠٠م ، فقد تمخض عن ذلك إحراز مكاسب مثل إنشاء لجنة الحقيقة وبرنامج التعويضات ، وفي عراق ما بعد صدام حسين ، فإن سقوط نظامه وصعود أحزاب سياسية ، ممثلة لمجموعات تعرضت لمعاملة وحشية من قبل النظام السابق ، للسلطة قد فتح الباب لتبني سلسلة من التدابير الرامية إلى معالجة فضائع الماضي .

وعلى النقيض من ذلك ، وفي سياقات ما بعد مراحل الصراعات في الجزائر ولبنان وعلى الرغم من التعبئة الكبيرة التي قامت بها مجموعات الضحايا والجهود التي بذلتها من أجل

الدعوة للحقيقة والعدالة وتحت ذريعة تحقيق المصالحة ،فان تلك الجهود لم تفلح في إحراز تقدم كبير ولم تلق أصواتهم أذانا صاغية .

وفي سياق ما بعد الربيع العربي وفي بلدان مثل مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا ( والعراق مع جهود العدالة المتجددة التي تم بذلها هذه المرة للتعامل مع الجرائم التي ارتكبتها داعش ) ، قامت الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا بالانخراط في الجهود المبذولة للتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وبدء عمليات العدالة الانتقالية ، وكذلك وفي معظم هذه السياقات تدخل المجتمع الدولي ( بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات والجهات الدولية الفاعلة الأخرى ) بشكل كبير لتشجيع أو دعم مبادرات العدالة الانتقالية الناشئة ، ومع ذلك ونتيجة للصراعات أو عودة أشكال الحكم الاستبدادية في غالبية هذه السياقات ، فإنه لم يتحقق الكثير ، باستثناء تونس التي أنهت لجنة الحقيقة والكرامة مهمتها وقدمت تقريرها النهائي إلى الرئيس التونسي .

ونظراً لضيق الوقت المخصص لعرض تقديمي هذا ، و الأهم من ذلك هو وجود زملاء بارزين شاركوا مباشرة في قيادة عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة في بلدانهم وسيقومون بتقديم خبراتهم لاحقاً ، فإنني سأكتفي بتقديم نظرة عامة مقارنة ولن أخوض في تفاصيل كل عملية وطنية .

كما أنني أيضاً لن أتطرق إلى العمليات التي لم تتم فعلياً على ارض الواقع نتيجة للعنف المستمر ، هذا على الرغم من الجهود الحثيثة والمتكررة للقيام بها ( ليبيا و اليمن ) وسأقوم في هذه النظرة العامة باستخدام بعض عناصر المقارنة التي تشمل مكان الضحايا والناجين ،في العملية التي سوف اقرن فيها بالتركيز الذي يتم فيه على مصير الجناة ، الى الدور المتزايد الذي تلعبه الجهات الدولية الفاعلة في عمليات العدالة الانتقالية الوطنية والمصالحة على حساب الجهات الفاعلة المحلية وحق التملك المحلي ( الملكية المحلية ) .

اسمحوا لي أن أستعرض بعجالة نشأة وتطور مجال العدالة الانتقالية كي أوضح سبب مرونة وليونة هذه المعايير وكيف تتلاءم العدالة الانتقالية في المنطقة العربية مع هذا التطور وكيف أثرت في تطور هذا المجال .

وبصورة تقريبية ، فقد بدأت جميعها في أمريكا اللاتينية في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بجهود ارتجالية هدفت إلى دعم حقوق الضحايا وتطبيق العدالة على الرغم من وجود عفو أو عقبات أخرى تعيق المسائلة القضائية ، ولم تكن هناك سياسات أو موجهات أو معايير دولية في مجال العدالة الانتقالية في ذلك الوقت ، بل كان هناك بالكاد إطار معياري غامض ، وأيضاً لم يكن هناك ممثلون أو خبراء دوليون مشاركين في تشجيع أو تصميم سياسات وتدبير العدالة الانتقالية ، وفي هذا السياق فقد استمد لويس جونيت الكثير من تجربة أمريكا

اللاتينية عند صياغة مبادئه ( المعروفة رسمياً بمبادئ الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب ) التي تشكل اليوم أساساً للعدالة الانتقالية المتمثلة في الحق في الحقيقة والحق في العدالة والحق في التعويضات وضمن عدم التكرار .

ثم جاء ما يتطابق تقريباً مع ما بعد محكمة الجنايات الدولية أو ما بعد دستور روما ( تم اعتماده في عام ١٩٩٨م ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢م ) ، الفترة التي أتسمت بتضخم السياسات والمعايير والموجهات السياسية الجاهزة لاستخدام صفقات العدالة الانتقالية ، ناهيك عن ازدهار ما بات يعرف بصناعة العدالة الانتقالية مع تزايد مجموعة واسعة من الجهات الدولية الفاعلة التي توفر التمويل والدعم لعمليات العدالة الانتقالية الوطنية التي تشمل المنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسسات الفكر والمانحين والمنظمات الحكومية الدولية وكذلك حتى بالنسبة للجهات الربحية مثل مكاتب المحاماة والمجموعات الاستشارية . وقد أدت هذه السياسات إلى بروز بعض العقائد . وأخيراً جاءت ثورات الربيع العربي التي تحدث العديد من المعايير الدولية التي تم تطويرها منذ مطلع عام ٢٠٠٠م والتي قد تتطلب أن نعيد النظر في بعض مبادئ العدالة الانتقالية في ضوء التطورات التي تشهدها معظم دول الربيع العربي مثل اليمن وتونس وليبيا ومصر وسوريا . وفي الواقع ، فقد بدا واضحاً وبشكل مبكر أن المعايير والموجهات التي تم تطويرها في السنوات الـ ١٥ الماضية قد تم تكييفها في معظم الأوقات لتتواءم مع تعقيدات التحولات العربية والإرث المتعدد الجوانب و التي يتعين علينا التعامل معها .

وفي حقيقة الأمر ، فقد قدم الربيع العربي أرضية تجريبية للسياسات التي أثبتت ، بشكل مبكر ، أنها غير كافية للتعامل مع تعقيدات المنطقة :-

- التحولات الغامضة :-

لقد أدى كل تحول من " التحولات " إلى بروز توازن معين في القوة وقيود سياسية محددة بحيث لا يمكن لأي خطة عدالة انتقالية أن تتجاهلها ، وفي الواقع فإن الظروف الناتجة عن التحولات الغامضة في كل بلد قامت بتشكيل تصور للعدالة ، وبالتالي فإن الخيارات والسياسات التي تم تنفيذها في تونس واليمن وليبيا ومصر كانت محدودة نتيجة لجملة من العوامل مثل الانقسامات السياسية العميقة وبقاء عناصر الأنظمة السابقة والتأثير المتزايد لها وقوة الميليشيات المسلحة التي لا تتردد في تحدي سلطة الحكومات المركزية .

- إرث الفساد والمحسوبية :-

على مر السنين ، فإن النفوذ الاقتصادي الاستثنائي والثروة التي كدسها الحكام وذويهم قد ساعدهم على فرض هيمنتهم على اقتصاد بلدانهم و ثرواتها وبالتالي تعزيز سلطتهم السياسية ،

ففي بلدان مثل مصر وتونس وسوريا كانت شبكات الفساد وأنظمة القمع متداخلة مع بعضها البعض ومتشابكة بإحكام .

- إرث الانقسام والإقصاء :-

شاب العديد من بلدان المنطقة الصراعات الطائفية والانقسامات السياسية لسنوات عديدة فضلاً عن إقصاء شرائح واسعة من المجتمع من المشاركة السياسية والاقتصادية .

- الإرث المتعدد الطبقات لانتهاكات حقوق الإنسان لعقود طويلة :-

بينما تواجه دول مثل تونس إرث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها مسؤولي الدولة والتي تشمل التعذيب على نطاق واسع والاعتقال التعسفي و قتل المتظاهرين السلميين فإنه يتوجب على دول أخرى شهدت صراعات مسلحة مثل ليبيا واليمن وسوريا أن تقوم بمعالجة الانتهاكات والجرائم التي طالت حقوق الإنسان والتي تشكل في معظم الأحيان جرائم ضد الإنسانية .

علاوة على ذلك فإن أنماط الانتهاكات التي تم ارتكابها في فترات الصراع لا تتميز فقط بحجمها وخطورتها ، بل تتسم أيضاً بتنوع وتعدد الجناة المتورطين بارتكاب الجرائم نظراً لأن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية متورطة في ذلك ، ناهيك عن القوات الأجنبية كذلك ، كما لا ننسى إرث الانتهاكات التي امتدت لعقود من الزمن ، وعلى سبيل المثال فإن انتهاكات نظام القذافي بدأت منذ الانقلاب الذي أوصله إلى سدة الحكم في عام ١٩٦٩م ، وفي تونس كان تحديد الفترة التي ينبغي التحقيق فيها من قبل لجنة الحقيقة المنصوص عليها في قانون العدالة الانتقالية واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل التي تم مناقشتها خلال الحوار الوطني بشأن العدالة الانتقالية ( ١٩٩٥م ) . أما نظام الأسد فقد بدأت الانتهاكات منذ السبعينيات .

كما أن الانقسامات الاجتماعية وعدم المساواة وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع غير العادل للثروة وتزايد مستويات البطالة في أوساط خريجي الجامعات وتزايد القيود المفروضة على حقوق العمال ، كل هذه العوامل أثارت جميعها السخط والإحباط لدى محدودي الدخل من السكان، لذلك فإن لدينا هنا عناصر مختلفة لا يمكن للوصفات الجاهزة الاستخدام أو تلك الحلول التي لاقت إجماعاً و رواجاً دولياً أن تحتملها، وغالباً ما تفشل القوالب التي صاغها المجتمع الدولي في احتواء هذه التعقيدات أو تقديم حلول للتكيف معها . لكن اسمحو لي أن أعود إلى المعيارين الذين أشرت إليهما سابقاً والنظر إلى تجربة العدالة الانتقالية في المغرب والعراق وتونس ، وكما قلت لن أتطرق إلى وصف التجارب المختلفة والتي سيتناولها الآخرون ولكنني سأستخلص بعض الدروس من تجربتي المغرب وتونس أولاً ، فالمغرب يمكن اعتباره النموذج التأسيسي والموثوق للعدالة الانتقالية في المنطقة وترجع أسباب تميز هذا النموذج إلى الآتي:-

١- كانت عملية العدالة الانتقالية محلية الصنع برمتها ، وقام بصياغتها وتحقيقها المغاربة أنفسهم ، وهذه التجربة تذكرنا بتجربة العدالة الانتقالية المبكرة في أمريكا اللاتينية . وكانت التجربة المغربية نتاجاً لعملية سياسية تم التفاوض بشأنها والتي جمعت بين ممثلي دفاع عن المجتمع المدني والضحايا ( هنا تم عقد الندوة الوطنية حول الانتهاكات الإنسانية الجسيمة والتي قام بعقدتها منتدى الحقيقة و العدالة والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ) والإرادة السياسية للملك لمعالجة انتهاكات الماضي ووضع الأساس لإصلاح المؤسسات ، وبهذه الطريقة أصبحت عملية العدالة الانتقالية عنصراً من عناصر العقد الاجتماعي المتجدد . وهذا ربما ما تفتقر إليه التجربة التونسية التي تم فيها إشراك عدد كبير من الجهات الدولية الفاعلة وخاصة في مرحلة تصميم العملية تاركة حيزاً صغيراً لبناء إجماع سياسي حول العملية . وعلى الرغم من أن قانون العدالة الانتقالية في تونس يعد نموذجاً رائعاً كونه يشمل جميع العناصر المختلفة للعدالة الانتقالية ، إلا أن العملية تفتقر إلى الإرادة السياسية والدعم اللازم للوفاء بجميع التزاماتها ( خالد كريشي ) .

٢- تميزت التجربة المغربية بأنها مبتكرة وابداعية . حيث قام المغاربة وحدهم وبأنفسهم بتصميم وابتكار التدابير والإجراءات الخاصة بالعدالة الانتقالية، لقد طلبوا الدعم وحصلوا عليه من بعض الجهات الدولية الفاعلة ولكنهم عرفوا كيف يستثمرون ويوجهون مثل هذا الدعم ومن ثم والحصول على أفضل النتائج . لكن الاحوال تغيرت بعدها ، فالיום فإن المقاربات ذات المعايير المفرطة التي يروج لها الفاعلون الدوليين تقتل الابتكار والإبداع لدى الجهات الفاعلة المحلية . وسوف اذكر مجالين على الأقل ، كانت التجربة المغربية فيهما مبتكرة وتمتيزة بشكل خاص وهما منهج النوع الاجتماعي وبرامج التعويض وجبر الضرر المجتمعي . كما أود القول هنا أن التجربة التونسية تميزت بعدد من الابتكارات الجديرة بالملاحظة مثل التحقيق والتحري في الروابط بين القمع والفساد ومعالجة الفساد كأولوية بالنسبة للمجتمعات والمجموعات التي تمت استشارتها .

٣- تميزت التجربة المغربية بأنها تحويلية ، ففي الوقت الذي أطلقت فيه لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي ، لم يكن من قبيل الصدفة بأن تم تضمين العديد من التوصيات الواردة في هذا التقرير في دستور المغرب الجديد الذي تمت الموافقة عليه في الاستفتاء الذي جرى في يوليو ٢٠١١م في أعقاب الانتفاضات العربية . و بطريقة ما فقد مهدت هيئة الإنصاف والمصالحة الطريق للإصلاح الدستوري وتم إعدادها بعناية لتكون الخيار الأفضل لتلبية مطالب التغيير وقد أحتوى الدستور الجديد على العديد من التعديلات الهامة وخاصة في مجال حقوق الإنسان مما جعله يحظى بالترحيب .

٤- وأخيراً ركزت المغرب على إنصاف الضحايا وفضلت التعامل مع حقوقهم من خلال معرفة الحقيقة والتعويض وليست قضية مسائلة الجناة وهذا يختلف كثيراً عن التجربة التونسية

التي جمعت بين الاثنين ولكن ماذا يمكن القول عن الجهود الحالية لإصدار وتمير قانون العفو ؟ هل كان من السابق لأوانه الحديث عن المسائلة القضائية ؟

دعونا الآن نتحدث عن العراق ، ففي أعقاب الغزو الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣م وسقوط نظام صدام حسين الخ ، قامت قوات الاحتلال والسلطات العراقية المؤقتة باتخاذ العديد من التدابير لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السابق .

علاوة على ذلك فقد نتج عن اجتثاث حزب البعث تقويض عمل المؤسسات الحكومية والخدمات الامنية بشكل كبير من خلال حرمان هذه المؤسسات من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة بحجة واهية تكمن في انهم كانوا أعضاء في حزب البعث مع العلم انه في عهد صدام حسين كان هناك ما يشبه الشرط من أجل الحصول على وظيفة حكومية وهو ان تكون عضواً في حزب البعث وعند النظر إلى العدالة الانتقالية في عراق ما بعد صدام حسين فإنه يبدو من الواضح أن تحرك السلطات العراقية المؤقتة ( التي غالباً ما تتعرض لضغوط من مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة ) لتطبيق تدابير هدفت إلى التعامل مع الانتهاكات الماضية لحقوق الانسان في نظام صدام حسين دون إجراء مشاورات عامة أو مشاركة فاعلة من المجتمع المدني والقوى السياسية العراقية فإن ذلك التحرك كان كارثياً في هذه العملية . وفي الواقع لا يمكن لأي اجراءات او تدابير ان تكون شرعية في المجتمع العراقي الذي يعاني من انقسامات حادة دون القيام بعملية شاملة تضمن مشاركة كل الشرائح السياسية والطائفية والاثنية في العراق في تصميم ووضع خطط العدالة الانتقالية ، وكتحليل اخير فإن مفهوم الانتقام السياسي الذي يؤججه الافتقار إلى التشاور وفرض تدابير العدالة من قبل جانب واحد واستغلالها من جانب واحد قد ساهم في إبطال وتقويض العملية وتغذية الانقسامات بين الجماعات الطائفية العراقية وتقويض الجهود السياسية لتحقيق الاستقرار في البلد . واليوم يتم ارتكاب الاخطاء نفسها في التدابير والاجراءات التي تم تبنيها للتعامل مع داعش .

\*\*\*